



## محتوى التقرير

1. محافظة قلقيلية: جغرافيا وسكان
2. الوضع الجيوسياسي في محافظة قلقيلية ضمن اطار اتفاقية اوسلو
3. انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في محافظة قلقيلية
4. النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة قلقيلية
5. المستوطنات الاسرائيلية
  - 5.1 توسعات المستوطنات الاسرائيلية خلال الاعوام المنصرمة
  - 5.2 المخططات الهيكلية للمستوطنات الاسرائيلية
6. البؤر الاستيطانية الاسرائيلية تحتل تلال محافظة قلقيلية
7. مصادرة الاراضي الفلسطينية في محافظة قلقيلية تحت ذريعة "اراضي دولة"
8. قواعد عسكرية اسرائيلية على اراضي محافظة قلقيلية
9. المخططات الاستيطانية في محافظة قلقيلية
10. الطرق الالتفافية الاسرائيلية
11. الحواجز الاسرائيلية تعيق حركة المواطنين في محافظة قلقيلية
  - 11.1 نفق حبله
12. جدار العزل العنصري على اراضي محافظة قلقيلية
  - 12.1 الاثار السلبية المترتبة على اقامة جدار العزل العنصري على اراضي محافظة قلقيلية
  - 12.2 جدار العزل العنصري والقانون الدولي
13. ملخص

## 1. محافظة قلقيلية:

تقع محافظة قلقيلية الى الشمال الغربي من الضفة الغربية المحتلة وعلى مقربة من خط الهدنة للعام 1949 (الخط الاخضر). وتبلغ مساحة المحافظة اليوم 166,380 دونما (166.4 كيلومتر مربع) ويقطنها اكثر من 108,000 فلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية، 2014).

تعتبر محافظة قلقيلية من اصغر المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية من حيث المساحة، الا انها من اكثر المحافظات الفلسطينية التي تعاني من الاجراءات الاسرائيلية كمصادرة الاراضي وبناء المستوطنات الاسرائيلية وشق الطرق الالتفافية وانشاء القواعد العسكرية، واقامة الحواجز العسكرية والمعابر الاسرائيلية وبناء جدار العزل العنصري.

وعقب احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967, حرصت اسرائيل على تدمير محافظة قلقيلية وطرد سكانها حتى يتسنى لها تنفيذ سياستها الاحتلالية والاستيطانية في المحافظة، حيث قام جيش الاحتلال الاسرائيلي خلال 23 يوما بتدمير ما يقارب 85% من المنازل الفلسطينية في مدينة قلقيلية والتي كان عددها في ذلك الوقت يصل الى 1996 منزلا<sup>1</sup> هذا بالإضافة الى قيام جيش الاحتلال الاسرائيلي بهدم المنشآت والمحال التجارية والمرافق العامة في المحافظة والابار الارتوازية واحداث الضرر الكبير وتشريد وتشتيت سكانها. وكان لبلدية قلقيلية في ذاك الوقت الفضل الاكبر في وقف المجازر الاسرائيلية بحق الفلسطينيين في المحافظة اذ اثمرت اتصالات البلدية المباشرة والمكثفة بقناصل الدول الاوروبية والاجنبية في مدينة القدس في ذاك الوقت عن وقف العدوان الاسرائيلي على مدينة قلقيلية وعودة الفلسطينيين الى مدينتهم ومنازلهم التي كان يسودها الدمار والخراب.

<sup>1</sup> قلقيلية وحرب حزيران عام 1967

[http://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/qalqilya\\_and\\_june\\_1967\\_war\\_documental\\_study.pdf](http://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/qalqilya_and_june_1967_war_documental_study.pdf)

مدينة قلقيلية، 1970



مدينة قلقيلية، 1997





الصور 1-3: مدينة قلقيلية ما بين الأعوام 1970 – 1997 حتى 2012

## 2. الوضع الجيوسياسي في محافظة قلقيلية ضمن اطار اتفاقية اوسلو

بدأت الانتفاضة الأولى عام 1987 رفضاً من الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وللمطالبة بحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. و في العام 1991، عقد مؤتمر مدريد للسلام على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وتطبيق قرارات مجلس الأمن 242 و 338 التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل من المناطق التي احتلتها في العام 1967. وعقدت عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني كان الجانب الفلسطيني يؤكد فيها على ضرورة وقف الاستيطان باعتباره العنصر الرئيسي الذي يقف حجر عثرة أمام تقدم المفاوضات.

وفي العاصمة النرويجية أوسلو جرت مفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم، وانتهت بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في 13 أيلول عام 1993، وتبع ذلك توقيع اتفاقية المرحلة الانتقالية التي تضمنت انسحاب الجيش الإسرائيلي من أجزاء من قطاع غزة وأريحا. وقد حددت المرحلة الانتقالية بخمس سنوات على أن تنتهي في أيار 1999 بحيث يتم في نهايتها حل العقبات الرئيسية مثل الحدود و المستوطنات واللاجئين والمياه و القدس. فنتج عن اتفاقية أوسلو الأولى (أيار 1994) انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من حوالي 70% من مساحة قطاع غزة ومساحة محدودة من محافظة أريحا.

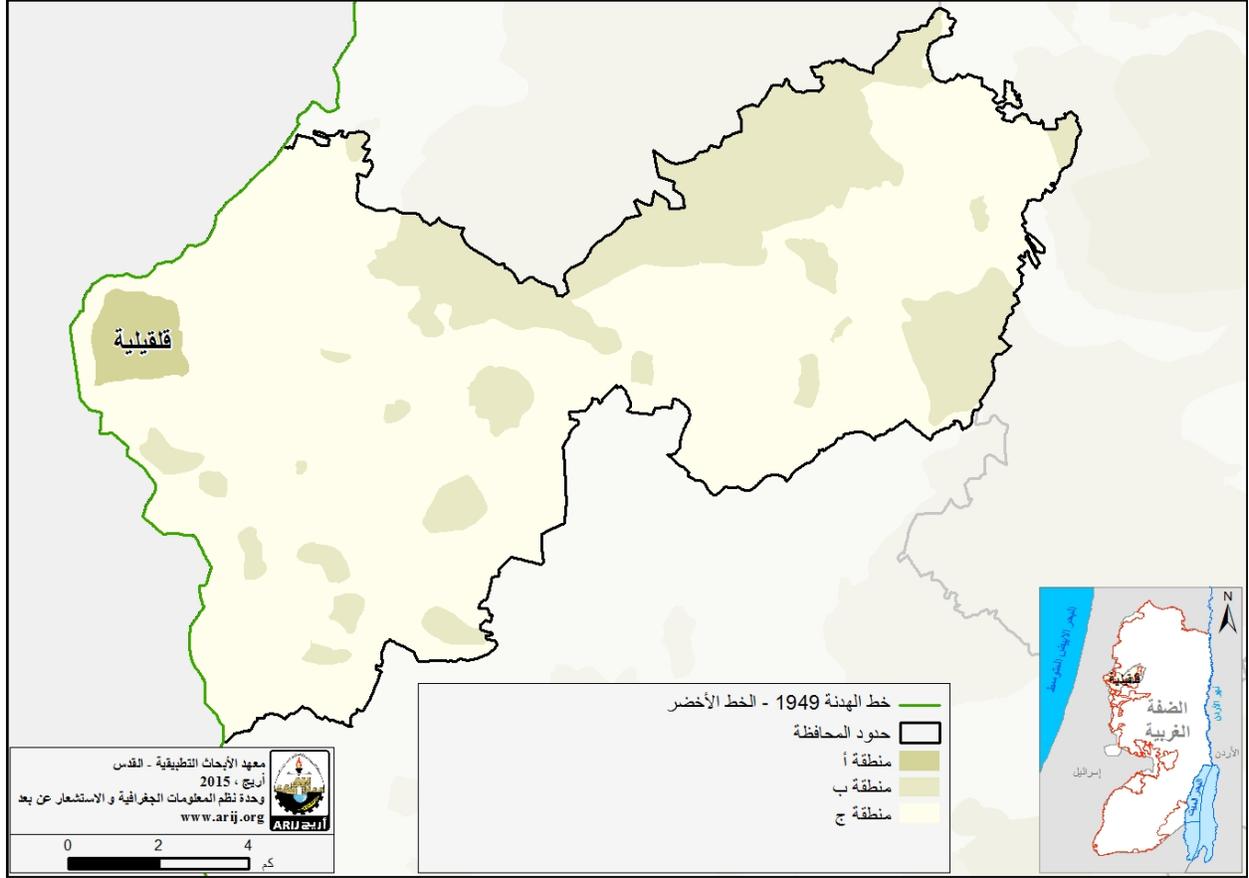
أما اتفاقية أوسلو الثانية والتي تم توقيعها بتاريخ 28 أيلول عام 1995 تضمنت إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني ووضعت جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان الفلسطينيين. وبناءً على اتفاقية أوسلو الثانية تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق وهي:-

- منطقة أ، حيث تتمتع السلطة الفلسطينية بكامل السيطرة الامنية و الادارية حيث تتكون منطقة أ من الأجزاء الرئيسية للمدن الكبيرة في الضفة الغربية.
- منطقة ب وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. و تسيطر السلطة الوطنية الفلسطينية على كامل الشؤون المدنية أما إسرائيل فتسيطر على الشؤون الأمنية.
- اما منطقة ج وهي تغطي باقي المساحة خارج منطقتي أ و ب ولإسرائيل كامل السيطرة على هذه المنطقة أمنياً و ادارياً وهي تتكون من جميع المستوطنات الإسرائيلية ومعظم الأراضي الفلسطينية غير المأهولة أو المناطق ريفية المأهولة بشكل محدود.

وفي محافظة قلقيلية، تم تصنيف ما مساحته 3619 دونما (3.6 كم مربع) كمنطقة "أ"، في حين تم تصنيف 39,478 دونما (39.5 كم مربع) من أراضي محافظة قلقيلية كمنطقة "ب"، فيما خضع الجزء المتبقي من أراضي محافظة قلقيلية والبالغ 123,283 دونما (123.3 كم مربع) الى تصنيف منطقة "ج"، الجدول رقم (1).

الجدول رقم 1: تصنيفات اراضي محافظة قلقيلية ضمن اطار اتفاقية اوسلو للعام 1995		
النسبة المئوية	المساحة (دونم)	تصنيف المنطقة
2.2%	3,619	منطقة "أ"
23.7%	39,478	منطقة "ب"
74.1%	123,283	منطقة "ج"
100%	166,380	المجموع
وحدة نظم المعلومات الجغرافية- معهد الابحاث التطبيقية القدس- أريج (2018)		

والجدير بالذكر أن ما يقارب 90 في المائة من السكان في محافظة قلقيلية يعيشون في المناطق المصنفة "أ" و "ب" والتي تشكل مساحتها الإجمالية 25.9 في المائة من مساحة المحافظة الكلية (43.1 كيلومتر مربع)، في حين يعيش السكان المتبقين في المنطقة المصنفة "ج" والتي تشكل 74.1 في المائة (123.3 كيلومتر مربع) من مساحة المحافظة الكلية حيث الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية والمساحات المفتوحة ومناطق التنمية المستقبلية والتي تشكل مصدر دخل رئيسي للفلسطينيين في المحافظة. الخارطة رقم 1 توضح التقسيمات الجيوسياسية في محافظة قلقيلية



الخارطة رقم 1: التصنيفات الجيوسياسية في محافظة قلقيلية

علاوة على ذلك، ما يقارب 382 دونما (4.3 % من المساحة الكلية للمنطقة العمرانية في محافظة قلقيلية) من المنطقة العمرانية في محافظة قلقيلية أصبحت على الجانب الغربي من جدار العزل العنصري (المنطقة الواقعة ما بين مسار الجدار والخط الأخضر)، الأمر الذي حد من إمكانية حصول المواطنين الفلسطينيين القاطنين في تلك المناطق المعزولة على خدمات المحافظة من تعليم وصحة وبنية تحتية وغيره من الخدمات.

### 3. انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في محافظة قلقيلية

خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت في شهر ايلول من العام 2000، صعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي من انشطتها العسكرية والاستيطانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وتعمدت تخريب وتدمير الاراضي الفلسطينية وخصوصا الزراعية منها هذا بالإضافة مصادرة الاراضي للأغراض العسكرية المختلفة وهدم المنازل الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات الاسرائيلية، وانشاء البؤر الاستيطانية، وبناء وتوسيع الطرق الالتفافية التي تخدم المستوطنين الاسرائيليين، كما فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عددا من القيود على حرية حركة الفلسطينيين وبناء جدار العزل العنصري. الجدول رقم 2 يوضح الاعتداءات الاسرائيلية على الاراضي والممتلكات في محافظة قلقيلية في الفترة الممتدة من 2000-2014:

2018 الجدول رقم 2: الانتهاكات الاسرائيلية في محافظة قلقيلية من العام 2000-				
العام	الاراضي المصادرة (دونم)	عدد الاشجار المدمرة	عدد المنازل التي تم هدمها	عدد المنازل المهددة بالهدم
2000	1261	4575	0	8
2001	391	5160	0	1
2002	21864	3721	7	4
2003	4718	2622	9	31
2004	4269	8059	16	43
2005	1030	8405	1	4
2006	1460	0	9	0
2007	97	450	10	0
2008	663	1280	7	0
2009	0	530	0	27
2010	11	323	0	19
2011	131	1072	4	8
2012	1480	545	1	8
2013	0	353	0	10
2014-2018	0	200	0	0
<b>المجموع</b>	<b>37374</b>	<b>37295</b>	<b>64</b>	<b>163</b>
<b>المصدر: وحدة مراقبة الاستيطان- معهد الابحاث التطبيقية القدس – أريج 2018</b>				

الجدول رقم (2) يبين ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي عمدت الى تصعيد انتهاكاتها ضد كل ما هو فلسطيني وخاصة عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وكان لمحافظة قلقيلية النصيب الاكبر من هذه الانتهاكات، حيث انه خلال الفترة الممتدة من العام 2000 الى العام 2018، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي باقتلاع ما مجموعه 37,295 شجرة مثمرة في محافظة قلقيلية. ولان غالبية سكان المحافظة يعتمدون على الزراعة كمصدر دخل لهم، فان عملية تقطيع الاشجار اثرت وبشكل كبير على مصدر رزق العديد من العائلات الفلسطينية، الامر الذي انعكس بشكل مباشر على مستويات البطالة والفقر.

#### 4. النشاطات الاسرائيلية الاستيطانية في محافظة قلقيلية:

ان المخططات والسياسات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة تنعكس بشكل واضح على الفلسطينيين وممتلكاتهم. حيث انه منذ الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام 1967،

فرضت اسرائيل سيطرتها على الاراضي الفلسطينية من خلال بناء المستوطنات الاسرائيلية، ومع مرور الوقت عمدت الى تكثيف البناء الاستيطاني في هذه المستوطنات الاسرائيلية الغير شرعية، واستباححت لنفسها باحتلال المزيد من الاراضي الفلسطينية لشتى الاهداف الاستيطانية التوسعية الاسرائيلية مثل انشاء القواعد العسكرية وتشبيد الطرق الالتفافية واقامة الحواجز العسكرية وانشاء البؤر الاستيطانية الاسرائيلية على قمم التلال الفلسطينية في خطوة تهدف الى مصادرة المزيد من الاراضي الفلسطينية وضمها الى اسرائيل، وكل ذلك يأتي لخدمة مصالح المستوطنين الاسرائيليين. ويضاف الى ما ذكر، بناء جدار العزل العنصري على الجانب الغربي من الضفة الغربية، من شمالها الى جنوبها، حيث عمدت اسرائيل من خلال بناء جدار العزل العنصري الى اعادة ترسيم حدود "دولة اسرائيل" على حساب الاراضي الفلسطينية.

### 5. المستوطنات الاسرائيلية المقامة على اراضي محافظة قلقيلية

من خلال تحليل الصور الجوية الذي قام به معهد الابحاث التطبيقية القدس- أريج، للمستوطنات الاسرائيلية القائمة على الاراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام واراضي محافظة قلقيلية بشكل خاص، تبين بان سلطات الاحتلال الاسرائيلي قامت بإنشاء 16 مستوطنة اسرائيلية على اراضي فلسطينية تم مصادرتها من محافظة قلقيلية. حيث تحتل هذ المستوطنات الاسرائيلية اليوم ما مساحته 10,402 دونما (10.4 كيلومتر مربع) أي ما نسبته 6% من المساحة الكلية لمحافظة قلقيلية (أريج 2018). الجدول رقم 3:

الجدول رقم 3: المستوطنات الاسرائيلية في محافظة قلقيلية					
رقم	اسم المستوطنة	سنة الانشاء	تعداد المستوطنين الاسرائيليين (2011)	المساحة (دونم)	المدينة أو القرية المتأثرة ببناء المستوطنة
1	نفيه اورامين	1991	262	559	جينصافوط
2	كارني شمرون	1978	7494	480	كفر لاقف، حجة و جينصافوط في قلقيلية، ودير استيا في سلفيت
3	عمانويل	1981	3229	163	اماتين، والفندق قرى قلقيلية. ودير استيا في سلفيت
4	معالي شمرون	1980	878	636	قريتي عزون وكفر ثلث في

قلقيلية. ودير استيا في سلفيت					
	119	N.A.	1985	جينوت شمرون	5
عرب أبو فردة، وادي الرشا، النبي الياس عسلّة، راس الطيرة وعزبة الاشقر	2841	7477	1981	الفي منشيه	6
قلقيلية، عرب الرماضين الشمالي وعرب ابو فردة	220	N.A	0	محجر زوفين (تسوفيم)	7
	565	1338	1990	زوفين (تسوفيم)	8
عزون العتمة و مسحة	753	5001	1982	شعار تكفا	9
عزون العتمة وعزبة سلمان	1479	6990	1983	اورانيت	10
كفر قدوم	407	3000	1982	كدوميم زيفون	11
كفر قدوم	608+.037	N.A.	N.A	جفعات هامركازيز	12
كفر قدوم	754	4201	1975	كدوميم	13
كفر قدوم وجيت	274	N.A.	0	جيت (متسبيه يشاي)	14
تقع داخل الخط الاخضر جزء منها فقط على اراضي محافظة قلقيلية	82	N.A.		نيريت	15
عزون العتمة	461	720	1985	زماروت	16
	<b>10402</b>	<b>40590</b>		<b>المجموع</b>	
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية/ معهد الابحاث التطبيقية القدس – أريح 2018					

هذا وتصنف المستوطنات الاسرائيلية في محافظة قلقيلية ضمن 6 تقسيمات وهي على النحو التالي: (1) التجمع الاستيطاني الاسرائيلي "الفي منشيه"، حيث يضم هذا التجمع الاستيطاني كل من مستوطنتي الفي منشيه ونيريت (الواقعة داخل الخط الاخضر، لكنها توسعت وتغلغت داخل اراضي الضفة الغربية المحتلة

وعلى وجه الخصوص اراضي محافظة قلقيلية)، ومستوطنة أورانيت، (2) التجمع الاستيطاني الاسرائيلي شعار تكفا، ويضم هذا التجمع كل من مستوطنتي زماروت وشعار تكفا. (3) التجمع الاستيطاني الاسرائيلي شمرون، ويضم المستوطنات التالية: معالي شمرون، كارني شمرون، جينوت شمرون ونفيه اورامين (4) أما التجمع الرباع فيتضمن مستوطنة عمانوئيل، (5) والتجمع الخامس يضم مستوطنات كيدوميم وكيدوميم زيفون وجفعات هامركازيز ومتسبيه يشاي. (6) واخيرا مستوطنة زوفين (تسوفيم) و محجر زوفين (تسوفيم) في تجمع واحد.

### 5.1 توسعات المستوطنات الاسرائيلية في محافظة قلقيلية

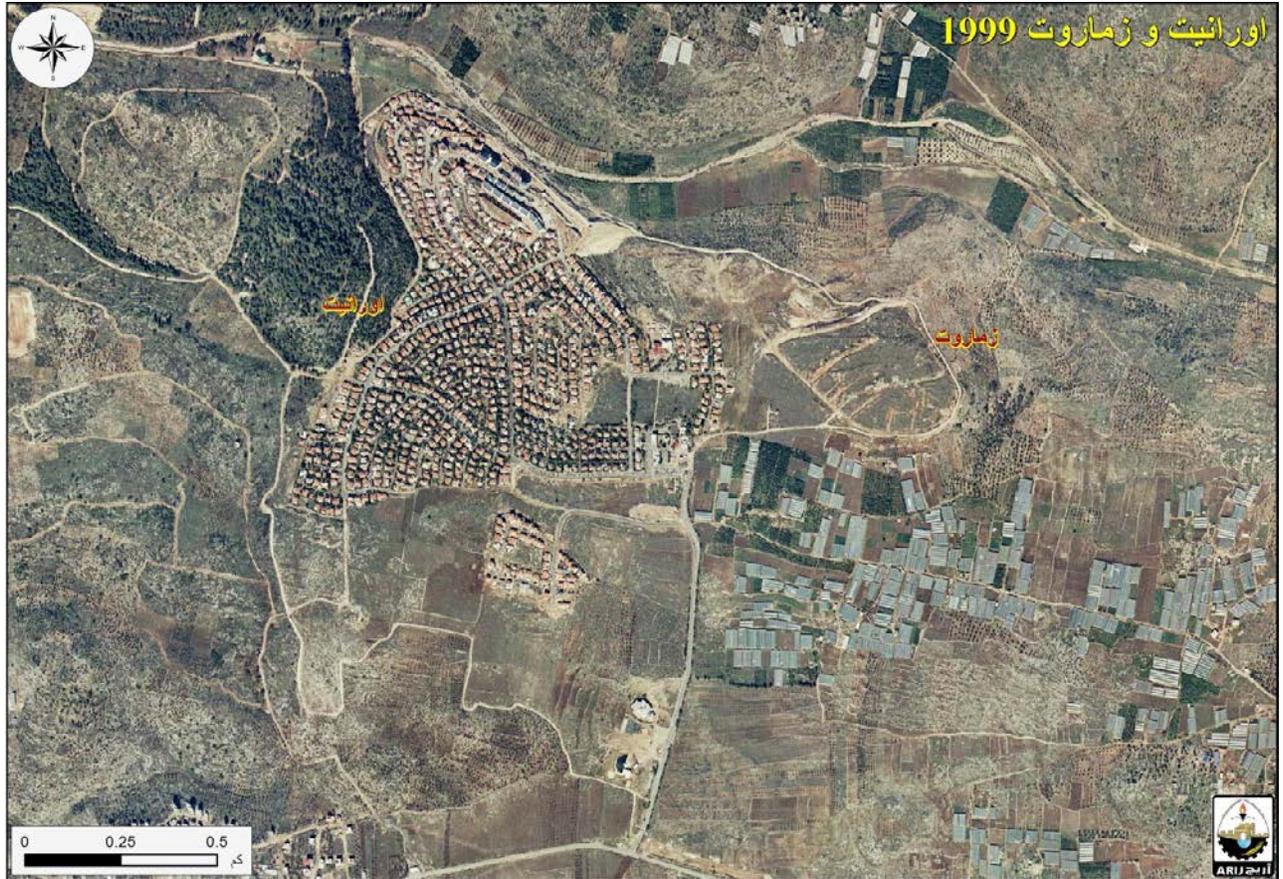
خلال دراسة اجراها معهد الابحاث التطبيقية القدس- أريج اعتمدت على تحليلات لصور جوية عالية الدقة للعام 2012، تبين بان اسرائيل تسعى وبشكل كبير للتوسع في البناء الاستيطاني في المستوطنات والبور الاسرائيلية الاستيطانية المقامة على الاراضي الفلسطينية المحتلة. حيث اظهرت التحليلات أنه خلال العام 2012، قامت اسرائيل ببناء العديد من المنشآت والمباني في 151 مستوطنة اسرائيلية (79% من المجموع الكلي للمستوطنات الاسرائيلية) من ما مجموعه 196 مستوطنة اسرائيلية قائمة على اراضي الضفة الغربية، 14 منها في محافظة قلقيلية، حيث تم بناء 1872 منشأة وتتضمن 1018 بناية، منها 160 بناية تم اضافتها للمستوطنات الاسرائيلية في محافظة قلقيلية - 16% من مجموع البنايات الكلي، هذا بالإضافة الى بناء 854 بيت متنقل، منها 52 بيت متنقل في البور الاستيطانية في محافظة قلقيلية - 6% من مجموع البيوت المتنقلة التي تم بنائها. الجدول رقم (4)

الجدول رقم 4: المباني والكرفانات التي تم اضافتها على المستوطنات الاسرائيلية المقامة على اراضي الضفة الغربية المحتلة			
المحافظة	عدد المباني	عدد الكرفانات	عدد المستوطنات التي شملها التوسع
طوباس	3	0	3
طولكرم	11	12	4
جنين	30	43	5
اريجا	35	81	16
الخليل	40	130	22
نابلس	45	109	11
بيت لحم	117	51	15
<b>قلقيلية</b>	<b>160</b>	<b>52</b>	<b>14</b>
سلفيت	188	53	15
رام الله	191	218	21
القدس	198	105	25
المجموع	1018	854	151

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- معهد الابحاث التطبيقية القدس – أريج 2013

في دراسة وتحليل ثاني قام به معهد الابحاث التطبيقية القدس-أريج، على مساحة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بشكل عام، والمستوطنات الاسرائيلية في محافظة قلقيلية بشكل خاص، تبين بان مساحة المستوطنات الاسرائيلية بتزايد مستمر، حيث تم رصد هذه الزيادة منذ العام 2000 الى العام 2012 في عشر مستوطنات اسرائيلية وبنسبة تصل الى 24%، من 8,131 دونما في العام 2000 لتصبح 10,094 دونما في العام 2012. الجدول رقم 5:

الجدول رقم 5: مقارنة بين مساحة المستوطنات الاسرائيلية بين العامين 2000 و2012				
#	اسم المستوطنة	مساحة المستوطنة (دونم) عام 2000	مساحة المستوطنة (دونم) عام 2012	نسبة الزيادة
1	نفيه اورامين	543	605	11.4%
2	ألفي منشيه	1930	2825	46.3%
3	زوفين (تسوفيم)	478	671	40.4%
4	شعار تكفا	906	1049	15.8%
5	عمانويل	940	1154	22.8%
6	كارني شمرون	919	1042	13.3%
7	كدوميم زيفون	349	420	20.5%
8	جفعات هامركازيز	487	522	7.1%
9	كدوميم	730	765	4.7%
10	جيبوت شمرون	849	1041	22.6%
	<b>المجموع</b>	<b>8131</b>	<b>10094</b>	<b>24.1</b>





الصورة رقم 4 & 5: التوسعات الاستيطانية في مستوطنة أورانيت في محافظة قلقيلية في الفترة الممتدة ما بين 1999 و2012

## 5.2 المخططات الهيكلية للمستوطنات الاسرائيلية:

في العام 1991، قامت الادارة المدنية الاسرائيلية، السلطة الاسرائيلية المسيطرة على الضفة الغربية المحتلة، بوضع مخططات هيكلية للمستوطنات الاسرائيلية المنتشرة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، أخذة بعين الاعتبار تخصيص أراضي اضافية لإقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة في المستقبل وتوسيع المستوطنات الاسرائيلية القائمة حالياً.<sup>2</sup> حيث قامت بتخصيص 486,137 دونما من الاراضي (486.1 كم كربع، أي ما نسبته 8.6% من المساحة الكلية للضفة الغربية) لصالح بناء مستوطنات اسرائيلية جديدة أو توسيع ما كان قائم منها حتى العام 1991. ومن الجدير ذكره، بان المساحة المخصصة للتوسعات المستقبلية هي سبعة أضعاف مساحة المستوطنات الاسرائيلية التي كانت قائمة حتى العام 1991 والتي هي 69,000 دونما (69 كم مربع، أي 1.2% من المساحة الكلية للضفة الغربية).

<sup>2</sup> المستوطنات الاسرائيلية التي تأسست قبل العام 1991، عندما قامت الادارة المدنية الاسرائيلية بوضع المخططات الهيكلية للمستوطنات



على اراضي محافظة قلقيلية الى انشاء 9 بؤرة استيطانية<sup>3</sup> وتعود ظاهرة وجود البؤر الاستيطانية الغير الشرعية الى العام 1996، عندما عمد المستوطنين الاسرائيليين بدعوة من رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق أريئيل شارون الى احتلال قمم التلال الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والسيطرة عليها للحيلولة دون سيطرة الفلسطينيين عليها. ومن الجدير ذكره بانه عندما يسعى المستوطنون الاسرائيليون الى انشاء البؤر الاستيطانية، فانهم يسعون الى انشاء هذه البؤر على مقربة من مستوطنة اسرائيلية "رئيسية" قائمة. وتجدر الاشارة ايضا الى ان الحكومة الاسرائيلية لا تقوم بتمويل هؤلاء المستوطنين الاسرائيليين بالدعم المالي المباشر، على اعتبار ان هذه البؤرة الاستيطانية "غير شرعية" وغير قانونية، ولكن في المقابل، تقوم بتأمين وتوفير البنية التحتية الملائمة لإنشاء هذه البؤر الاستيطانية من خلال جيش الاحتلال الاسرائيلي الذي يؤمن الحماية لهم اثناء عملية انشاء البؤر الاستيطانية.

ويأتي الهدف الاساسي لعملية انشاء البؤر الاستيطانية على ايدي المستوطنين الإسرائيليين، وبالتعاون الغير مباشر مع الحكومة الاسرائيلية، الى السيطرة على اكبر قدر ممكن من الاراضي الفلسطينية. وقد ظهر هذا الهدف جليا وواضحا في العام 1998، عندما صرح وزير الزراعة آنذاك ورئيس الوزراء الاسبق "ارئيل شارون" بانه **"يجب الاستيلاء على اكبر قدر ممكن من الاراضي الفلسطينية قبل ان نخسرها لصالح الفلسطينيين خلال المفاوضات"**

على كل شخص التحرك للاستيلاء على أكبر عدد ممكن من التلال الفلسطينية وذلك لتوسيع المستوطنات الاسرائيلية، لأن كل شيء نأخذ الان سيبقى ملكا لنا، والذي لا نأخذ سيصبح ملكا للفلسطينيين... (أريئيل شارون خلال اجتماع لنشطاء من الحزب اليميني المتطرف "تسوميت" الوكالة الفرنسية للأنباء، 15، تشرين الثاني، 1998. )

**الجدول رقم 6، قائمة بأسماء البؤر الاستيطانية التي تم انشاءها على اراضي محافظة قلقيلية:**

الجدول رقم 6: البؤر الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة قلقيلية		
الرقم.	اسم البؤرة	فترة التأسيس
1	ألوني شيلو (مزرعة نوف كاني)	كانون الثاني - 1999
2	غرب معالي شمرون	شباط 2001-تشرين الثاني 2002
3	غرب نيفيه منشيم	كانون الثاني- 2002
4	غرب الفي منيشيه	كانون الثاني- 2004
5	راموت جلاد	كانون الثاني- 2002
6	شيفوت أمي	2007

<sup>3</sup> Settlements' outposts is a technique improvised by Israeli officials in cooperation with the Israeli settlers; under which the latter seize hilltops and certain locations in close proximity to existing settlements in order to annex the location to the settlement – if it exist within the master plan area of the settlements - all of which under the direct protection of the Israeli Army

7	شمال كدوميم	N.A
8	جلعاد	تم تفكيكها من قبل بن اليعيزر
9	هار هيمد	كانون الثاني- 2006
وحدة نظم المعلومات- معهد الأبحاث التطبيقية القدس – أريح 2018		

## 7. مصادر الاراضي الفلسطينية تحت ذريعة "اراضي دولة"

عندما احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية و قطاع غزة) في العام 1967 لم يكن هناك تسجيل رسمي إلا لثلث الأراضي المملوكة للفلسطينيين فيما كانت باقي الأراضي مثبتة ملكيتها من خلال كواشين طابو تركية (يعود تاريخها للعهد العثماني) وشهادات تسجيل رسمية صادرة عن حكومة الانتداب البريطاني وكذلك التسجيل لدى دائرة الأراضي الأردنية بحسب القانون المعمول به قبل العام 1967. وبشكل أساسي، ما زال قانون الاراضي العثماني للعام 1858 فاعلا في الضفة الغربية المحتلة لتنظيم ملكية الأراضي الا انه لم يكن فاعلا بشكل كبير خلال قرون العهد العثماني، أو خلال الانتداب البريطاني والحكم الأردني اللذان حافظا على استخدام نفس القانون.

وكان الأمر العسكري الاسرائيلي رقم 59 (للعام 1967) (والمعدل بموجب الامر العسكري 1091) مرجعية في اعادة تعريف ملكية الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة عقب العام 1967, الا أنه جاء مخالفا لقانون الأراضي العثماني، حيث اجاز الامر العسكري رقم 59 "لحارس الأملاك الحكومية" والمعين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي المملوكة للحكومة الأردنية. كما أجاز الامر العسكري "لحارس الأملاك الحكومية" بالاستيلاء على الأراضي الخاصة بأفراد أو جماعات بعد الاعلان عن تلك الأراضي بأنها "أراضي عامة" أو "أراضي دولة" والتي تعرّف بانها "أراضي مملوكة أو تحت تصرف أو كانت متصلة بجهة معادية أو شخص من دولة عدوة قبل وخلال وبعد حرب العام 1967".

وعليه, عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية, فرضت السيطرة على ما تم الاعلان عنه "أراضي دولة" في ذلك الوقت - خلال فترة الحكم الأردني, ما مساحته 634,920 دونما (11.2٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وهي تلك التي تم تصنيفها على أنها أراضي "مسجلة أراضي دولة"، حيث تعتبر إسرائيل نفسها مالكة هذه الاراضي بصفتها الوريثة للحكم الأردني الذي انتهى بالاحتلال العسكري الإسرائيلي في العام 1967 وذلك وفقا للتفسير الإسرائيلي للقانون.

كما شرعت إسرائيل بتصنيف مساحة إضافية من الاراضي الفلسطينية "أراضي دولة" بلغت 843,922 دونما (14.9٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وكان أوجها عقب العام 1979. واليوم, تستعد الادارة المدنية الاسرائيلية لاستكمال الإجراءات على ما يسمى "أراضي دولة" تم إعداد مخططات تسجيل لها بعد مسحها وجاري العمل على إجراءات تسجيلها وفقا للقوانين الإسرائيلية, والتي تشكل 11.7٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية مع مساحة إجمالية قدرها 666,327 دونما. وبالمجمل, فان المساحة الإجمالية

للأراضي المصنفة "أراضي الدولة" وفقا لإسرائيل تصل الى 2,145,169 دونما، نحو 38% من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

ومن الجدير ذكره أيضا بأن 248,904 دونما من الأراضي الفلسطينية، أي ما يعادل 5% من ما تصنفه إسرائيل "أراضي دولة" يقع في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية التي تخضع لتصنيف 'أ' و 'ب' بحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995 الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وفيما يخص محافظة قلقيلية، فقد خضع ما مساحته 24,256 دونما للتصنيف الإسرائيلي "أراضي دولة"، ما نسبته 14.5% من مساحة المحافظة الكلية. كما ان اغلبية هذه الأراضي المصنفة "أراضي دولة" تقع في محيط المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية المقامة على أراضي المحافظة الامر الذي يظهر الادعاءات الباطلة التي تنتهجها دولة الاحتلال للسيطرة على الأراضي الفلسطينية. فحين تصدر الادارة المدنية الاسرائيلية أمر عسكري لمصادرة اراضي فلسطينية تحت ذريعة "أراضي دولة"، تكون هذه الأراضي على مقربة من المستوطنات الاسرائيلية وتهدف من العملية السيطرة على الأراضي الفلسطينية لتوسيع المستوطنات القائمة.

### 8. القواعد العسكرية الاسرائيلية في محافظة قلقيلية

عقب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، ولتثبيت سيطرتها على الضفة الغربية، عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى مصادرة الأراضي الفلسطينية ليس فقط لبناء المستوطنات الاسرائيلية وانما ايضا لإنشاء القواعد العسكرية الاسرائيلية، التي تشكل ركيزة اساسية في عملية احتلال الأراضي. حيث عمدت سلطات الاحتلال الى انشاء قواعد عسكرية لتوفير الحماية للمستوطنين الاسرائيليين والمستوطنات والبور الاسرائيلية القائمة.

وفي محافظة قلقيلية قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بانشاء قواعد عسكرية اسرائيلية بحيث تحتل هذه القواعد اليوم ما مساحته 300 دونما. وتشكل هذه القواعد العسكرية، نقطة انطلاق لقوات جيش الاحتلال الاسرائيلي للاعتداء على الفلسطينيين في مدنهم وقراهم، وتهدد الوجود الفلسطيني في المناطق المحيطة من اقامة هذه القواعد العسكرية. **الخارطة رقم 3** توضح أماكن وجود القواعد العسكرية الاسرائيلية على اراضي محافظة قلقيلية:



من منطقة قلقيلية وضواحي طولكرم. ويهدف هذا المخطط الى خلق ثلاث تجمعات استيطانية كبيرة ومتاخمة، ليتم ضمها الى اسرائيل لاحقا. وتم تعريف هذه التجمعات الاستيطانية كما يلي:

- 1- تجمع اللطرون: والذي يتضمن بناء أربع مستوطنات اسرائيلية مع وجود مستوطنة "هار أدار" في مركز التجمع.
- 2- تجمع غرب رام الله مع وجود مستوطنة ميفو هورون في مركز التجمع ويضم كذلك 12 مستوطنة اسرائيلية قائمة وبناء 4 مستوطنات اسرائيلية جديدة.
- 3- توسع المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحاذية لبلدتي المثلث وكفر قاسم<sup>4</sup> الى داخل الاراضي المحتلة عام 1948 والى الشمال من قلقيلية.

ومن شأن هذه المخطط (بحسب شارون) أن يعمل على اعادة تعريف ورسم "الخط الاخضر" نحو الشرق لتوسيع الحدود السياسية لإسرائيل داخل الضفة الغربية، ويتم التفاوض على حدود لدولة فلسطين المستقبلية ضمن اطار الواقع الجديد الذي فرضته اسرائيل.

واليوم، فإن هذه التجمعات الإستيطانية، والتي كانت ضمن مخطط "السبع نجوم" لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق " أرئيل شارون" والتي تقع شرقي الخط الأخضر في داخل الضفة الغربية، أصبحت تشكل معضلة حقيقية أمام الوصول إلى تسوية دائمة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. هذا وتمتد هذه التجمعات الاستيطانية ابتداء من التجمع الاستيطاني "أرئيل" والذي يضم عددا من مستوطنات قلقيلية والتجمع الاستيطاني "موديعين عيليت" مرورا بالتجمع الإسرائيلي معالي أدوميم شرقي القدس المحتلة وتجمع "غوش عتصيون" في محافظة بيت لحم وصولا الى تجمع كريات أربع في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة.

## 10. الطرق الالتفافية الاسرائيلية

هذا ودأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وانطلاقا من حرصها على ربط المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية مع بعضها البعض، على شق الطرق الاستيطانية التي تخضع لسيطرة جيش الاحتلال الاسرائيلي، حيث يُمنع على الفلسطينيين من استخدام مُعظمها. واليوم، يبلغ طول الطرق الالتفافية الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة 810-820 كم (120 كم مربع - 2.1% من مساحة الضفة الغربية المحتلة)، 39 كم منها في محافظة قلقيلية وحدها هذا بالإضافة الى 35 كم من الطرق الالتفافية التي تنتظر مصادقة الحكومة الإسرائيلية عليها وتقع داخل وفي محيط محافظة قلقيلية لتتماشى مع الواقع الجديد المتمثل في إقامة جدار العزل العنصري على أراضي المحافظة.

وخلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)، كثفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من هجمتها العدوانية والعسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دمرت القطاع الزراعي الفلسطيني وصادرت

<sup>4</sup> Israeli Colonial Projects

الأراضي وهدمت المنازل وقامت بتوسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير الشرعية وشقت الطرق الالتفافية، وفرضت قيوداً مشددة على حرية حركة الفلسطينيين و فرضت المناطق العازلة.

### 11. الحواجز الاسرائيلية المختلفة تعيق حركة المواطنين في محافظة قلقيلية:

يعاني سكان محافظة قلقيلية من العديد من الاجراءات الاسرائيلية بالإضافة الى وجود جدار العزل العنصري الذي يقطع أوصال المحافظة ويزيد من صعوبة حركة وتنقل الفلسطينيين بين تجمعات المحافظة، حيث عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على اقامة العديد من الحواجز العسكرية الاسرائيلية ونقاط التفتيش على مداخل القرى والبلدات الفلسطينية والتي أثرت على حركة تنقل الفلسطينيين. حيث قامت سلطات الاحتلال بوضع شتى أنواع العراقل والحواجز، مثل المكعبات الاسمنتية والسواتر الترابية والبوابات الزراعية والبوابات الحديدية وحفر الانفاق وغيرها، هذا بالإضافة الى ما تم وضعه على مسار جدا العزل العنصري، واخرى تم وضعها بين المدن والقرى المختلفة في المحافظة. الجدول الاتي يوضح أعداد وانواع الحواجز والعراقل الاسرائيلية الموجود على اراضي محافظة قلقيلية. الجدول رقم ،

الجدول رقم 7: الحواجز الاسرائيلية في محافظة قلقيلية	
العدد	نوع الحاجز الاسرائيلي
3	سواتر ترابية
5	بوابات حديدية
3	حاجز
1	معبر على الخط الاخضر (خط الهدنة 1949)
14	بوابة زراعية
1	حاجز اسمنتي
3	حاجز دائم
5	نفق
5	نقطة مراقبة
40	المجموع
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية , أريج 2018	

### 12.1 نفق حبله

تقع قرية حبله الفلسطينية إلى الجنوب من مدينة قلقيلية وعلى بعد يتراوح ما بين 3-5 كم هوائي (المسافة الأفقية بين مركز البلدة ومركز مدينة قلقيلية). تقع قرية حبله داخل معزل منذ العام 2003 حين بدأ الاحتلال الإسرائيلي بناء جدار العزل العنصري على أراضيها. وفي الحادي والثلاثين من شهر أب من العام 2004،

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بافتتاح نفق حبله" الذي يربط مدينة قلقيلية مع بلدة حبله حيث تم إقامة النفق على ما مساحته 150 دونما من الأراضي التي يملكها سكان قرية حبله، كما ويوجد في محيط النفق عددا من البوابات الحديدية تديرها قوات الاحتلال للسيطرة على تحركات الفلسطينيين ولتأمين الطريق الاتفاقي رقم 55 الذي يسلكه المستوطنين الإسرائيليين فقط للتنقل بين المستوطنات بينما يحظر على السكان الفلسطينيين استخدام هذا الطريق.

### لماذا تم حفر هذا النفق؟؟؟

عندما قرر جيش الاحتلال الإسرائيلي بناء "نفق حبله" لم يتم الاخذ بعين الاعتبار المصلحة الفلسطينية، حيث تظهر الوقائع على الارض بان اسرائيل لم تجد سبيلا لها الا أن تجد طريق بديل لاستعمال الفلسطينيين في مدينة قلقيلية يتيح لهم الخروج دون الطريق الاتفاقي رقم 55 المخصص لاستعمال المستوطنين الإسرائيليين والذي يربطهم مع شبكة الطرق الاسرائيلية خلف الخط الاخضر. الصورة رقم 6 توضح نفق حبله..

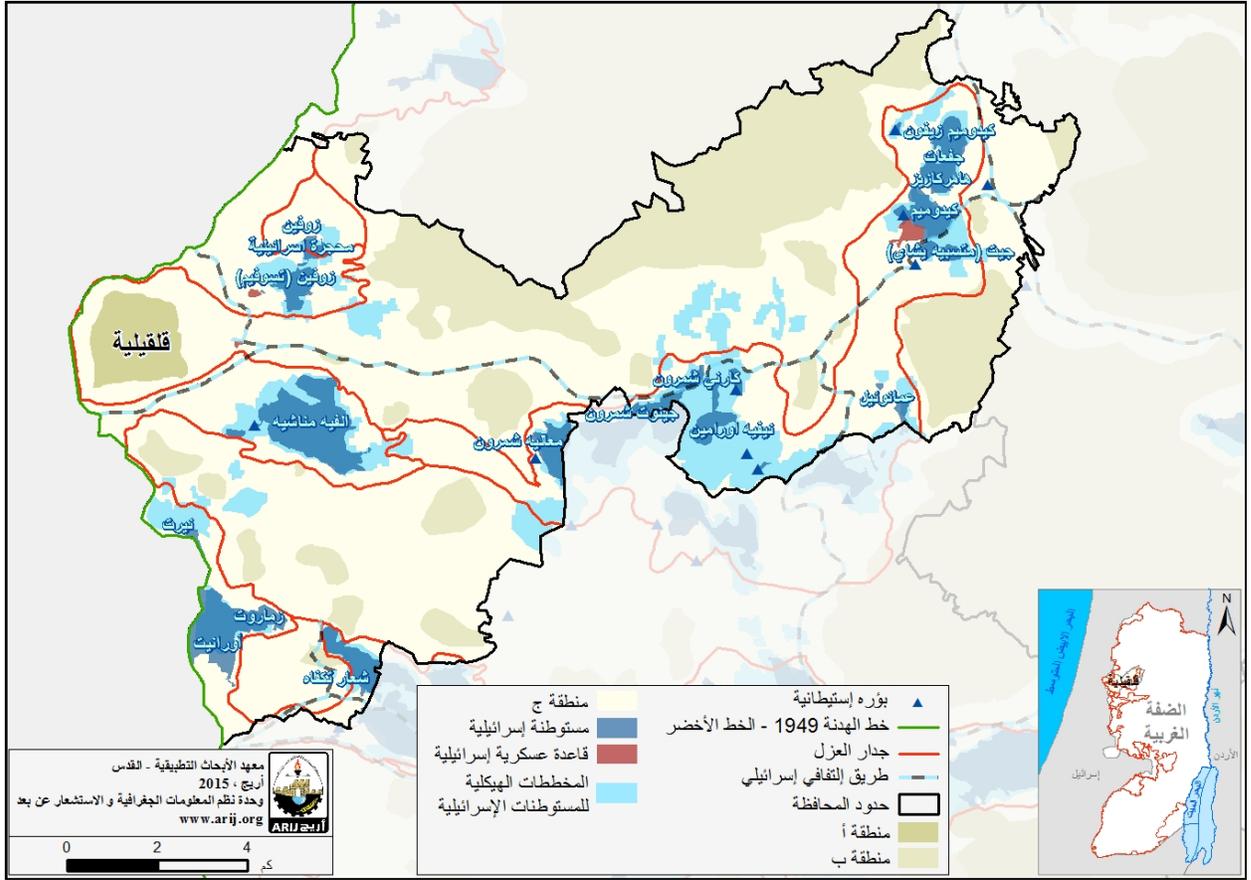


الصورة رقم 6: نفق حبله في محافظة قلقيلية

### 12. جدار العزل العنصري على اراضي محافظة قلقيلية

في شهر حزيران من العام 2002، قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلية المباشرة في بناء جدار عازل يفصل اراضي الضفة الغربية المحتلة عن المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1948، وكانت محافظة قلقيلية الاكثر تضررا من عملية بناء هذا الجدار العازل. ويبلغ طول جدار العزل العنصري المخطط بنائه على اراضي محافظة قلقيلية 93 كم (12.5% من الطول الكلي لجدار العزل العنصري في الضفة الغربية، الذي يصل طوله الى 771 كم) ويمر من اراضي 19 قرية وبلدة فلسطينية في المحافظة (النبي الياس، بيت امين، حبله، فلامية، جبوس، عزبة سلمان، عزبة جلعود، عزبة الاشقر، سنيريا، رأس عطيه، رأس الطيرة، مدينة قلقيلية، كفر ثلث، عزون العنمة، عرب الرماضين الشمالي، عرب الرماضين الجنوبي، عرب أبو فردة، وادي الرشا). وعلى أثر بناء جدار العزل العنصري (الذي تم تنفيذ ما يقارب 50% منه على اراضي محافظة قلقيلية)، تم عزل مئات الدونمات من الاراضي الزراعية، والمساحات المفتوحة، حيث اصبحت على الجانب الغربي من الجدار، واصبح يتعذر على الفلسطينيين اصحاب الاراضي الوصول اليها، الا من خلال تصريح خاص صادر عن الادارة المدنية الاسرائيلية. من ناحية ثانية، يمر مسار جدار العزل العنصري في محافظة قلقيلية ليطوق اكبر عدد ممكن من المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية، منها 16 مستوطنة على اراضي محافظة قلقيلية، وكذلك البؤر الاستيطانية والاراضي الزراعية ومناطق التوسعات الاستيطانية المستقبلية. وحال الانتهاء من بنائه، سوف يعزل الجدار ما مساحته 59,124 دونما (35.5% من المساحة الكلية لمحافظة قلقيلية). **الجدول رقم (8) يوضح وضع جدار العزل العنصري في محافظة قلقيلية:**

الجدول رقم 8: وضع جدار العزل العنصري في محافظة قلقيلية		
#	طبيعة الجدار	طول الجدار (كم)
1	جدار قائم (جدار اسمنتي)	4
2	جدار قائم (سياج أمني)	41
3	جدار مخطط له	34
4	جدار قيد الإنشاء	14
	المجموع	93
<b>معهد الابحاث التطبيقية القدس – أريح 2018</b>		



## جدار الفصل العنصري وسياسة الإغلاق الاسرائيلية.

وقد أدى الإغلاق المفروض على مدينة قلقيلية والمحافظة جراء بناء جدار العزل العنصري الى تدهور القدرة الشرائية للسكان في محافظة قلقيلية، وتسبب بإغلاق ما يقارب 600 محل تجاري وصناعي من اصل 1800 موجود في مدينة قلقيلية، مما اضطر المزيد من الأسر الفلسطينية بالتوجه إلى الاعتماد على الزراعة باعتبارها مصدر بديل للدخل بالرغم من كل العراقيل الاسرائيلية التي تحد من نجاح هذا التوجه. وقد أدى هذا بدوره الى زيادة عدد العائلات الفلسطينية التي تعتمد على أراضيها لأغراض الإنتاج الزراعي ليصل اليوم الاعتماد على الانتاج الزراعي في محافظة قلقيلية إلى 45% من اقتصاد المدينة. ونتيجة العراقيل الاسرائيلية المترتبة على بناء الجدار الذي حد من تحركهم وبالتالي تسويق منتوجاتهم الزراعية، سُجلت زيادة غير مسبوقة في نسبة البطالة في قلقيلية بحيث وصلت الى 19.8% في العام 2010.

### الآثار السياسية

- للمرة الثانية على التوالي تقوم إسرائيل، وبشكل احادي الجانب، بإعادة رسم الحدود السياسية لمحافظة قلقيلية.
- سيعمل جدار العزل العنصري على الاخلال بالتوازن الجغرافي في محافظة قلقيلية وذلك من خلال الاستيلاء على 35.5% من مساحة المحافظة.
- سيعمل الجدار على فصل محافظة قلقيلية عن باقي محافظات الضفة الغربية المحتلة.
- ايجاد حقائق ديمغرافية جديدة من شأنها ان تعمل على زيادة الهجرة القسرية بين الفلسطينيين الذين فقدوا مصادر رزقهم.

### الآثار الاقتصادية

- تسبب جدار العزل العنصري بأضرار عديدة وبالغة على القطاع الزراعي الفلسطيني والمزارعين الفلسطينيين، وذلك نتيجة مصادرة الأراضي والقيود المفروضة على حركتي التنقل والتسويق.
- ستحافظ إسرائيل على سيطرتها الكاملة على التجارة الفلسطينية والسياحة.
- ارتفاع مستويات البطالة والفقر بشكل ليس له مثيل.
- ارتفاع أسعار الأراضي وتناقص فرص الاستثمار.

### الآثار السلبية على الحياة الاجتماعية والعائلية

- منع الاف المواطنين الفلسطينيين من الوصول للمراكز الحضرية الرئيسية في المدينة، والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.
- تشديد القيود على حركة تنقل الفلسطينيين، وزيادة في صعوبة المواصلات من وإلى المناطق المعزولة. حيث عمل الجدار على قطع اوصال التواصل الاجتماعي بين المواطنين الفلسطينيين القاطنين على جانبي الجدار.
- سيعمل الجدار على تقليص الأراضي المتاحة للبناء والتوسع، الامر الذي سيؤدي الى زيادة الكثافة

السكانية في المناطق الفلسطينية، والتي بلغت حوالي 649 نسمة لكل 1 كم مربع قبل بناء جدار العزل العنصري و 1,007 نسمة لكل 1 كم مربع بعد بناء جدار العزل العنصري (وحدة نظم المعلومات الجغرافية\_ أريج 2013).

- سيعمل مسار جدار العزل العنصري على وضع العديد من البلدات والقرى الفلسطينية في جيوب غير مترابطة جغرافيا ومعزولة و / أو في معازل، و تصبح الحركة من وإلى هذه التجمعات خاضعة للقيود الإسرائيلية.

### الآثار السلبية على البيئة الفلسطينية

- تراجع حجم المساحة المخصصة لمكبات النفايات، ومواقع معالجة مياه الصرف الصحي.
- تراجع حجم المساحة المخصصة للمحميات الطبيعية والغابات والمراعي، والمساحات المفتوحة والاستجمام.
- فقدان المناطق الرعوية، وزيادة التصحر.
- تدمير الحياة البرية وتشريد الحيوانات بأنواعها المختلفة من بينتها الطبيعية، لا سيما خلال مواسم الهجرة.
- عزل العديد من المواقع الأثرية والتاريخية الفلسطينية خلف الجدار.
- سيعمل جدار العزل العنصري على تغيير المناظر والمعالم الطبيعية الفلسطينية.
- فقدان المساحة المفتوحة، الامر الذي يشكل تهديدا على استدامة المناطق الحضرية والريفية، والموارد الطبيعية والتنوع الحيوي.
- عزل الموارد المائية، حيث سيعزل جدار العزل العنصري حوالي 24 بئر (من أصل 33 بئرا في محافظة قلقيلية)، مع فقدان القدرة الانتاجية السنوية الاجمالية والتي تقدر بحوالي 1.9 مليون متر مكعب من المياه، والتي ستكون تحت السيطرة الاسرائيلية.

فبالإضافة إلى عزل 59,124 دونما (59.1 كم<sup>2</sup>) من أراضي الفلسطينيين في محافظة قلقيلية، عمل جدار العزل العنصري على وضع العديد من التجمعات السكانية الفلسطينية في كانتونات وهي (عرب أبو فردة، رأس الطيرة وعرب الرماضين الجنوبي وخرية الضبعة ووادي الرشا وعرب الرماضين الشمالي وعزون العتمة). واصبح الفلسطينيون المقيمين في هذه التجمعات الفلسطينية في تجمعات داخل منطقة العزل مع فرض قيود على إمكانية التنقل والحركة إلى المناطق السكنية الخاصة بهم أو الى اراضيهم الزراعية، وبالتالي تهديد مصدر رزقهم ووصولهم على الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيره من الخدمات. الجدول رقم (9) يوضح طبيعة المناطق التي عزلت خلف جدار العزل العنصري:

الجدول رقم 9: طبيعة الاراضي المعزولة خلف جدار العزل العنصري في محافظة قلقيلية	
نوع الاراضي	المساحة (دونم)
أراضي زراعية	30860
غابات	3744
مسطحات اصطناعية	75

12455	مناطق مفتوحة
279	قواعد عسكرية اسرائيلية
6	بؤر استيطانية
10386	مستوطنات اسرائيلية
382	منطق عمرانية فلسطينية
939	منطقة الجدار
<b>59124</b>	<b>المجموع الكلي</b>
وحدة نظم المعلومات الجغرافية- معهد الابحاث التطبيقية القدس- أريج 2018	

### 13.2 جدار العزل العنصري والقانون الدولي

جدار العزل العنصري الإسرائيلي ينتهك جميع القيم الإنسانية الموجودة، وحقوق الإنسان والقوانين الدولية؛ بما في ذلك الحق في تقرير المصير، والحق في حرية التنقل، والحق في العمل، والحق في العلاج الطبي، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي لائق و الوصول إلى الأماكن المقدسة. في شهر تموز من العام 2004، أدانت محكمة العدل الدولية في قرارها التاريخي مسار جدار العزل العنصري الإسرائيلي وجميع الأنشطة المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية منذ العام 1967 (المستوطنات والطرق الالتفافية وهدم المنازل واقتلاع الأشجار ومصادرة الأراضي وغيرها، والآن جدار العزل العنصري، الذي يعطل الوحدة الجغرافية بين مناطق الضفة الغربية المحتلة) ومن خلال التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الذي عمل الاحتلال الإسرائيلي على تقويضه، وتعريف كافة ممارسات الدولة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها غير صالحة. واستندت المحكمة في قرارها على القوانين الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقواعد لاهاي، ومختلف معاهدات حقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 242، 338 وغيرها.

وإذ يشير إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مؤكداً أن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القائم والتكوين الديمغرافي للقدس الشرقية المحتلة ليس لها شرعية قانونية وتعتبر لاغية وباطلة، وإذ تلاحظ اتفاقات تم التوصل إليها بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط، قرار محكمة العدل الدولية الحاكمة على جدار العزل العنصري، 9 تموز 2004

### ملخص

على الرغم من الشجب الدولي، إلا أن إسرائيل ماضية في مخططاتها الأحادية الجانب والمتمثلة ببناء جدار العزل العنصري، والذي يعزل ويصادر مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية في محافظة قلقيلية وكما هو الحال في بقية محافظات الضفة الغربية. اليوم، تحاط التجمعات الفلسطينية في محافظة قلقيلية بجدار

عنصري، مستوطنات اسرائيلية، طرق التفافية لخدمة المستوطنين الاسرائيليين، وهذه العناصر مجتمعة تقضي على أية إمكانية مستقبلية لتوسع وتطور هذه التجمعات الفلسطينية وبالتالي تشكل خطرا على التنمية المستدامة.

إن حتمية انصياع إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي يعني ضرورة محاسبة دولة الاحتلال الإسرائيلي على انتهاكاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

علاوة على ذلك، فإن ما تقوم به إسرائيل من بناء وتوسع استيطاني على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية ، يشكل خرقا صريحا وواضحا لقرارات الشرعية الدولية ومواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة والتي يأتي على رأسها القرار 242 الصادر في العام 1967 والذي ينص على مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها خلال عدوانها عام 1967. حيث يعبر هذا القرار على عدم شرعية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية لقرابة الخمسين عاما.

وحيث تكررت مبادئ القرار 242 في قرار مجلس الأمن الدولي مرة أخرى في 446 (1979) الذي يحدد أن سياسة وممارسات إسرائيل في إقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967 ليس لها شرعية قانونية وتشكل عقبة خطيرة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ، وأيضاً في قرار مجلس الأمن رقم 452 (1979) الذي يدعو 'حكومة وشعب إسرائيل إلى الوقف العاجل في إنشاء وتشديد وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس.